

الخطاف وكذا من يفتن ولا يم افلان فلما حلفه
الجهم عائنا نوي خالصا وكذا في الخطاف فخلط
من خالصه طام والتموي على طام المدح من وقع في
يد الظلة واخذ يقول الخطاف فخلط من خالصه طام
والتموي على طام المدح من وقع في يد الظلة واخذ
يقول الخطاف فلا باس به كذا في الولول الجهم ولو ناك
كل عملوك ام لك فهو حرم وقال جندب بم الرجال حرم
النساء من خلافه ما لو قال نويت النساء دون الرجال
والفرق بينهما في الشرح من اليمين بالطلاق والعتاق
واما تعيم الخاص بالنية فلم اره الا في **قاعدة** فيها ايضا
اليمين على نية الخالف ان كان مطلقا او على نية المطلق
ان كان طام في الخلاصة **قاعدة** فيها ايضا الامتحان
فبينة على الاطلاق على الامتحان فلوا اعتنا من انسان
فعلت انه لا يشترى له شيئا بفلس فاشترى له بما يله
درهم لم يحنف ولو حلف لا يبيع بدينار فباعه باحد
او بدينار لم يحنف مع ان عرضه الزيادة لكونه لا يحنف
بلاعتق ولو حلف لا يشترى به بدينار فاشترى به بدينار
تخصيص الجامع وشيخه للفارسي **قاعدة** لو كان
امرطاطا لواقحة فبا كذا ان قصد الطلاق والعتاق
وقفا او لدا افلا او طامه فبا طامه او طامه ولو كرر الخطاف
الطلاق وان قصد الاستيفاء وقع الكل والتمكين

فلا باس به كذا
في الولول الجهم
ولو قال كل من حلف
املكه فهو حرم
وقال

السودون
البيض او بالعين
لم يصدق وانما
ايضا كقول
نويت

فاشتره باحد عشر

او ان اكيد بولول الجهم وكذا في الكل فبا وكذا اذا اطلق
ولو قال ان طلق في احدتي فبينة فان نوي مع نيتين
نيتين فخلط الا والا فان نوي ونيتين فخلط
كان دخل لا والا فبينة كما اذا نوي الطرف او اطلق
ولو نوي الضرب والحساب فذلك وكذا في النور ولو
قال انست على مثل امي او كما هي رجح الى قصد لم يحنف
حكمة فان قال اردت الكرامة فهو كما قال ابن
الكلبيم بالنسبة ثابت في الكلام وان قال اردت الظلم
فهو طام ولا يحنف بجميعه فان قال اردت الطلاق
فهو طلاق بياض وان لم تكن له نية فليس يحنف بها
وقال محمد مؤظها وان عني به العزم لا يحنف
ابي يوسف اياك وعندي غيرها او طلاق او نوي
ما نوي يرد ان لم يحنف على قول ابي يوسف المذموم
يقول محمد ظاهره لو فرج الحنث والعتاق بقصد
الطلاق حرم وان قصد الذكر فلا ولو فرج الفاحشة
في صلته على الجنان ان قصد الشنا او الدائم بكرة
وان قصد المثل او كرهه فخطس الخطيب فقال الحمد
لله كذلك ذكر المصلي انه لو ذكره فبينة حرم
ادامه كل فطون والا فلا **قاعدة** في الدنيا في القنينة
قال في نية القنينة من يتخير عيها فبينة على الرخص
جوز المهر انتهى وفي الزكاة قالوا المعينة بنية المولى

ولو قال انست على الظاهر
حرام كما ونوي عليها

ان قصد الخطة نويت وان
قصد المهر للعطاس الصحيح
ولو فرج فخطس فقال الحمد لله